

خیث الخمیس

فض خدمة المواطن على انتمائه السياسي وانسحب اثر ذلك من الجبهة التي ينتمي اليها مبتعدا عن الولاءات الضيقة منتهجا العمل ضمن دائرة الوطن الواحد والكبير النه وزير التخطيط والتعاون الانمائي الدكتور علي بابان الذي بين في حوار مع (المدى): ان الموازنة الاستثمارية ضئيلة هذا العام اذا ماقورنت باحتياجات البلد ، فمبلغ قدره ١٠ مليارات دولار مخصص لموازنة الاستثمار لايسد بعض البعض مما تحتاجه الدولة ، موضحا بان نصف ترليون دولار هو حاجة البلد لبناء البنى التحتية المدمرة ، مشيرا الى ان رئاسة الوزراء اقرت خطة تنموية نمتد لخمس سنوات تبدأ مع بداية العام المقبل ، وعن اجراء التعداد السكاني اكد الوزير بابان انه سيجرى في الموعد المحدد له ولاوجود لسؤال عن المذهب في استمارة التعداد ، وبشأن ترشيق دوائر الدولة من الموظفين قال: نحن لا نؤيد شطب اية وظيفة من الجهاز الحكومي مالم يوجد البديل ، نحن مع القطاع الخاص الذي يجب ان يساعد من قبل الدولة لكي يقف على قدميه نحن مع الاستثمار الاجنبي الذي يجب ان تقدم له كل التسهيلات والتيسيرات وتزال عنه كل عوائق البير وقراطية ،مؤكدا انه مع تحويل الموظفين الى المشاريع الجديدة التي ستنشئها الدولة ومع القروض الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نحن مع تتشيط الحركة الزراعية والصناعية والتجارية لتمتص اعداداً من العاملين .وفيما يلي نص الحوارد.

حاوره: يوسف المحمداوي

خصصت لها ۱۰ مليارات دولار

وزير التخطيط علي بابان لـ (المني التحتية بحاجة الى نصف ترليون دولار

التجاذبات السياسية اضرت بنا × وزارة التخطيط في النظام السابق تعد المفصل الرئيسي لعمل الـوزارات بماذا تنحصر مهمات الوزارة الان؟

- مع الاستف الشيديد اصباب وزارة التخطُّيط ما اصباب الاجهزة الحكومية الاخرى من تراجع في اداء دورها بسبب عدم وضوح الصبورة، وعدم استقرار الوضع الاداري والذي هو نتاج للوضع السياسي. والتجاذبات السياسية اضرت بنا كما اضرت بغيرنا وهنالك اسئلة كثيرة اليوم معلقة في الدولة العراقية الى يومنا هذا ومازالت التساؤلات تحيط بدستور الدولة وبنظامها ونسقها السياسى الذي تسير بموجبه ،كل هذه الامور اثرت على عمل الوزارة ، لانها تنجح عندما تكون هناك بيئة مستقرة، وعندما لاتكون هنالك بيئة مستقرة تخسر وزارة التخطيط الكثيرمن قدرتها على خدمة المجتمع. بعد العام ٢٠٠٣ كان هناك توجه على الغاء وزارة التخطيط من قبل بول بريمر، الذي راى في الوزارة شيئاً من مخلفات الماضي واعتبرها مؤشرا على توجه اشتراكي لدى الدولة وهذا طبعا امر في غاية السطحية والبساطة، لانه حتى في دول الغرب او في الولايات المتحدة التخطيط هو وظيفة من وظائف المجتمع والادارة والدولة، ونجد فى النظم الغربية التخطيط يمارس ولكن ليس تحت لافتة وزارة ولكن بصيغ ولافتات مختلفة. والحمد لله لم ينتصر الراي الذي اراده بريمر لكن هذه المدرسة ما زالت موجودة في الحياة العراقية اليوم هنالك من يسعى لتقليص دور الوزارة وهذا ناجم عن خطأ في فهم طبيعة عملنا وعن خطأ في فهم اقتصاد الحفظ للوزارة ، اما الانشطة الرئيسية التي تقوم بها هي الاشراف على برامج التنمية المنفذة من قبل الدولة ،وتوجيه وتسديد مسيرة الاقتصاد العراقي، والعمل الاحصائي بمختلف انشطته فضلا عن التقييس والسيطرة النوعية والارتقاء بالادارة النوعية. من الخطأ ربط التوظيف

×معالي الوزير نسبة البطالة في العراق حسب التصريحات الرسمية ٢١٪ او ١٨٪ تقريبا على الرغم من وجود شكوك اكاديمية واعلامية بان هذه النسبة غير صحيحة هل من حلول للمحافظة على هذه النسبة اوتقويضها في ظل غياب فرص التعيين للخريجين الجدد.

بالدولة

- اولا علينا ان نتعامل مع مسألة البطالة من منظور الاقتصاد الكلى وليس كقضية منفصلة عن الاقتصاد الكلّي، البطالة في المحتمع لاتظهر الاعندما تتعطل انتاحية المجتمع، وعندما يكون الاقتصاد مفتقداً الى الفعالية والى النشاط ولذلك لايكون قادرا على توليد الفرص وهو ضعيف العلة تكمن في الاقتصاد ككل وتكمن في القطاعات الانتاجية التي باتت اليوم في حالة بائسة سواء الزراعية او السلعية اوالخدمية. الاقتصاد العراقي لايعمل عندا مع السبب الذي يجعله لا المناءة وهذا هو السبب الذي يجعله لا يستطيع توليد الوظائف ، من الخطأ جدا ربط التوظيف بالدولة وربط ايجاد فرص العمل بالدولة وبالجهاز الحكومي هذا يؤدى الى الترهل يؤدي الى زيادة النفقات التشغيلية للدولة اليوم الدولة تدفع اربعة اخماس عائدات النفط رواتب، ورواتب تقاعدية وبطاقة تموينية كموازنة تشغيلية طبعا هذاوضع معتل لاينبغي ان يستمر انا لست مؤيدا لتعيين المزيد من الخريجين في الدولة، اريد للقطاع الخاص ان ينهض بدوره اريد للاستثمار الاجنبي ان ينهض بدوره ولذلك البطالة في العراق لن تحل . الا عندما تعود العافية للاقتصاد العراقي وعندما تعمل الماكنة في المجتمع العراقي. نقف بقوة مع حماية المنتج

«هناك سبعة معامل تعمل فقط حسب تصريحات اتحاد الصناعيين العراقيين يقال ان هناك ۱۳۲لف معمل ومصنع في العراق على مستوى القطاع العام او الدامي او الخاص فهل خصصت لها مبالغ ضمن موازنة هذا العام لاعادتها للخدمة لاستيعاب العاطاين..?

الكبيرة تعاني بشدة من الكثير من الكبيرة تعاني بشدة من الكثير من الكبيرة تعاني بشدة من الكثير من المعب جداً لا اريد ان اصل الى هذه النتيجة لكنها قريبة من هذا الوضع ما نكرته من المقام محول المصانع تتوقف على تعريف المصنع ، المصنع في التعريف الإحصائي متواضع جدا ممكن حتى من ورشة فيها ثلاثة عمال ان تعتبر مصنعاً ولكن هل هذه صناعة حقيقية ؟هل هذه مؤسسات صناعية كبيرة ؟ الصناعة العراقية بقطاعها الخاص تعاني معاناة صعبة جدا والسبب هو الإنفلات في الاستيراد اليوم الحدود العراقية والمنافذ مفتوحة على كل انواع العراقية والمنافذ مفتوحة على كل انواع

العراقي سواء كان حكوميا ام خاصا غير قادر على المنافسة ، خصوصا في ظل ازمة الطاقة التي يعيشها العراق (الكهرباء) اقصد وفي ظل ارتفاع اسعار كلف المواد المصنع العراقي والمؤسسية الصناعية العراقية فقدت القدرة على المنافسة ، واقيس على ذلك الفلاح العراقي الذي فقد القدرة تماما على المنافسة امام هذه الحدود المفتوحة، نحن في وزارة التخطيط نطالب بايقاف الاستيراد غير المنضبط ونطالب بحماية الصناعة العراقية وبحماية الزراعة العراقية وبحماية المنتج. والمنتج العراقي سواء اكان زراعيا ام صناعيا لا يعقل انَّ تنقَى الحدود مفتوحة بهذا الشكل وان يبقى الاستيراد هكذا بلا ضوابط وبلا رقيب ولا حسيب، لا نؤيد قرارا بجرة قلم يغلق الصدود ويعرض الناس الي ازمات ولكن نؤيد تضييقا مبرمجا على الاستيراد المنفرد ونؤيد حماية متدرجة عقلانية وواعية للمنتج العراقي . لا توجد دولة في العالم تعامل منتوجاتها الصناعية والزراعية وتعامل المنتج الوطنى بهذا الشكل ولذلك نحن في وزارة التخطيط بقوة مع حماية المنتج العراقي مع مساعدة الفلاح ومع مساعدة الصانع العراقي لكي يستطيع ان يقف على قدميه وان ينافس وان يغطي احتياجات السوق المحلية على الاقل ،نحن

×يعني معالي الوزير انتم مع قرار وزارة الرزاعة بمنع استيراد الخضروات؟ –لانؤيد منعا فوريا ومستعجلا ليدفع ثمنه ألمواطن العراقي نؤيد منعا متدرجا واعياً يسير في نفس الخط مع دعم المنتج العراقي لكي يستطيع الفلاح العراقي ان يعوض مايخلفه هذا المنع.

ضد الاستيراد المنفرد وغير المنضبط ونقف

ضده بكل قوة ولكن مع الاسف اصواتنا لا

تلقى الاستجابة المطلوبة حتى الان.

اسب محال المساد والبيروقراطية في دوائر الدولة

×هل ما زلتم مع ترشيق اعداد الموظفين في الدوائر الحكومية؟

- نعم لكننا لا نؤيد شطب اية وظيفة من الجهاز الحكومي مالم يوجد البديل، نحن مع القطاع الخاص الذي يجب ان يساعد من قبل الدولة لكي يقف على قدميه نحن مع الاستثمار الاجنبي الذي يجب ان تقدم له كل التسهيلات والتيسيرات وتزال عنه كل عوائق البيروقراطية نحن مع تحويل الموظفين الى المشاريع الجديدة التي ستنشئها الدولة نحن مع القروض الصغيرة والمتوسطة والكبيرة نحن مع تنشيط الحركة الزراعية والصناعية والتجارية لتمتص اعداداً من العاملين ،هذه هي خطتنا للترشيق وليس لدينا اية خطة لقدف الموظفين العاملين في الدولة الى الشارع بدون عمل لا احد يقوم بذلك لكننا مع ترشيق الجهاز الحكومي الي الربع والى ما دون الربع حتى من حجمهم

البضائع بلا رقيب ولاحسيب والصانع دوائر الدولة، فضلا عن التخلف الذي يسود العراقي سواء كان حكوميا ام خاصا غير تقنياتها واستفحال الفساد والبيروقراطية الطاقة التي يعيشها العراق (الكهرباء) الطاقة التي يعيشها العراق (الكهرباء) خطر توجد قنوات اتصال مع الوزارات المصنع العراقي والمؤسسية الصناعية الإخرى لتنظيم اليات عملها وفق خطط العراقية فقدت القدرة على المنافسية، مرسومة المساقية وعمل والتربي الذي فقد الفلاح العراقي الذي فقد المساقية المساقية وعمل والتربية المساقية والمساقية المساقية والمساقية والمس

مشترك لكننا لسنا راضين عن هذا التعاون لكونه ليس بالمستوى الذي نتمناه ، واسباب ذلك كثيرة منها ، البيرقراطية ، وهناك اللوائح المعتمده فضلا عن عدم تجاوب بعض الوزارات في الكثير من الحالات ، وهذا مليعيق عملا بشكل واضح.

البنى التحتية للدولة مدمرة × ماحجم المشاريع الاستثمارية للعام ٢٠٠٩ في ظل انخفاض الموازنة بسبب الادمة العالمة ؟

الازمة العالمة ؟ - الموازنة الاستثمارية ضئيلة هذا العام اذا ماقورنت باحتياجات البلد، لان مارصد لهذا الامرلم نكن موافقين عليه لكننا وضعنا امام الامر الواقع ، فمبلغ قدره عشرة مليارات دولار والمخصص لموازنة الاستثمار لايسد بعض البعض مما تحتاجه الدولة والاقتصاد العراقي ، نحن بحاجة الى مئات المليارات من الدولارات ، والبنية التحتية للدولة بحاجة الى اربعمائة مليار دولار وهذا التقدير ليس مبالغ فيه ربما نحن بحاجة الى مبلغ يتجاوز النصف تريليون دولار ، لان البنية التحتية للبلد مدمرة ومهشمة واعتقد ان الدولة العراقية لن تستطيع ان تفي باحتياجات بناء اقتصادها ، والحل هو في الاستثمار الاجنبي وتفعيل دور القطاع الخاص العراقي في شرائح محددة وانشطة معينة وفي اخر المطاف لابد لنا من سياقات عمل تختلف عما نقوم

به في الوقت الحاضر.

به نسمع بين فترة و اخرى انباء تتحدث عن
الغاء البطاقة التموينية فما هو البديل و لماذا
لايكون قرار الغائها من أصحاب الإمتيازات

الخاصة وذوي المدخولات العالية ؟

-- لايوجد توجه او قرار حكومي بالغاء البطاقة التموينية بل هناك اصرار على ابقائها مع ترشيدها وايصالها الى من يستحق ،التوجه الصحيح ان تكون للفقراء فقط ويعفى منها المقتدرون ماليا.

×الموظف بقياساتكم ضمن المقتدرون؟
ليس كل موظف مقتدر وسنتعامل مع الامر حسب الدخل وحسب حجم مسؤولية الاعالة وكل المعايير ستؤخذ بنظر الاعتبار ولكن المهم ان البطاقة يجب ايصالها الى مستحقيها ومن الضروري جدا التوجهه الى تحسين نوعية مفرداتها.
خمس

سنوات

«هل قامت الوزارة بعقد مؤتمرات سنوية
موسعة اوشكلت لجانا لمتابعة تنفيذ
الموازنة الاستثمارية ؟

— الحذارة الما نشاط ملموس، في عقد

الموازنة الاستثمارية ؟ - السوزارة لها نشباط ملموس في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل في كل

فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة الاستثمارية سيكون لدينا ابتداء من العام المقبل خطة تنموية تمتد لخمس سنوات، وانا اريد ان الفت انتباه الرأي العام العراقي الى اهمية هذا القرار الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء وصوت عليه، ونحن على ابواب وضع الملامح الاساسية لهذه الخطة التي ستعلن وتعتمد وتنفذ في العام ٢٠١٠ حتى التوفيق لانها ستشكل دفعة الى الإمام والتوفيق لانها ستشكل دفعة الى الإمام بالنسبة الى الاقتصاد العراقي وبالنسبة الى الاقتصاد العراقي وبالنسبة

الى مستوى معيشة المواطن في البلد. × هل في نية الوزارة زيادة مخصصات المحافظات غير المرتبطة باقليم من الموانة الاستثمارية ؟

- الجدال بشأن الحكم المحلى وحدود عمل الحكومات المحلية وصلاحياتها ما يزال قائما ومن المفترض ان يشرع قانون الادارة المحلية ليحل كل تلك الاشكاليات لكونه سيحدد حجم وحدود الصلاحيات المنوحة للمحافظات ،وطبعا هذا الامر ستترتب عليه استحقاقات مالية للمحافظات لكن للاسف الشيديد عطل هذا القانون. كما عطلت قوانين كثيرة لكونه ربط بقانون النفط والغاز كان من المفترض ان يصدرا كدفعة واحدة ، واعتقد ان الحكومة المقبلة ستكون معنية بحسم هذا الموضوع وقانون الادارة المالية سيوضح حدود تمويل المحافظة ، وستكون تخصيصاتها افضل في حالات صدور ذلك القانون وما يهمنا هو الارتقاء بكفاءة تنفيذ المشاريع وهذا يتوقف على

بنعاءة العيد المساريع واهدا يتوقع على كفاءة الاجهزة التنفينية للمحافظات. × اشرت الى الحكومة المقبلة وهذا يعني ان الحكومة الحالية غير قادرة على حسم هذا الموضوع ؟

- لم يتبق لولاية هذه الحكومة غير ستة اشهر او سبعة اشهر وبرايي ان انجاز قانون الادارة المالية يحتاج الى توافق سياسي واسع، وانا في قناعتي اننا لن نستطيع انجاز هذا القانون في ظل الحكومة الحالية ،ونتامل من المعادلة السياسية الجديدة التي ستسفرعنها السياسات المقبلة ان تتمكن من حسم هذا

المعا. المنافع المنافع المتمارة

«هل اكتملت المراحل النهائية للتعداد السكاني وهل سيجري في وموعده المحدد وما الجديد في استمارة الإحصاء؟

لكن جميع القيادات الدينية والسياسية اتفقت معنا على وجوب حذف هذا السؤال، وكان راي وزارة التخطيط التأكيد على ضرورة عدم تكريس هذه المسألة وان مستمرا بشأن القومية ونأمل ان يحسم الامر قريبا ، لكن ماهو موضوع اليوم في الاستمارة وماهو معتمد حتى هذه اللحظة هو انه يجيب المواطن على قوميته التي ينتمي اليها، ونحن ننحاز الى هذا الراي يجعل الانسان حرا في اختياره وكما هو معلوم الانسان حرا في اختياره وكما للا وجود لنا في المتنافذ المدودية

لا و جود لنا في المناطقة الحدودية خجهاز التقييس والسيطرة النوعية من المرافق المهمه في الـوزارة وعمله مهم الكثير من البضائع التالفة وغير الصالحة للاستخدام البشري منتشرة في الاسواق وبعضها مجهولة المنشأ وتدخل عن طريق منافذنا الحدودية وسبب ذلك لان موظف الجهاز يأتمر باوامر ضابط المنفذ وليس بتوجيهاتكم هل من علاج ؟

- لاوجود لدينا في المنافذ الحدودية جهاز

للتقييس والسيطرة النوعية، لايفحص

البضائع عند المنافذ الحدودية ولاوجود ادارياً لدينا فيها ، ومنذ تاسيس الجهاز نقوم بفحص البضائع في بغداد وبقية المحافظات بأخذ عينات من السوق العراقية وليس من المنافذ ،ولدينا تنظيم جديد سنعتمده في الاسابيع المقبلة وذلك بالاتفاق مع شركات دولية الفاحصة يكون موقعها على حدود العراق وتقوم بفحص كل البضائع الداخلة للبلاد ،وهذا هو مامعمول به في نظام الفحص الدولي ، هناك شركات معروفة بالاعتمادية واللوثوقية والمصداقية والتقنية العالية وهي التي تقوم بالفحص وتعطى شهادة الصلاحية للبضائع من المنافذ ،وسنوفر لها كل مايلزم لانجاح مهمتها ، وهذه لن تكلف الدولة اية مبالغ لان تلك الشركات تستوفى اجورها من التاجر او مورد البضاعة وسنعلن عن هذا الأمر قريبا أن شاء الله ،أما الفحص في الداخل فالجهاز اليوم يقوم بدوره يصورة افضل مما كان عليه في السابق ويكشف المئات من الحالات والمخالفات كل يوم تاتبنا قائمة بالمخالفات، ولكن للاسف الشديد لاتوجد لدينا اموال لاعلانها في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى الكي

ننبه المواطن الى تلك البضائع ليتجنبها ، وهذا جزء من الوضع المالي التي تواجهه الوزارة ويواجهه البلد عموما . × القطاع الخاص في غياب واضمح ما السبيل الى تفعيل دوره في بناء الدولة

الفضاديا ؟

القطاع الخاص العراقي عانى الكثير في الفترة الماضية والسبب هو ان الدولة لم تاخذ بيد هذا القطاع ،قد تستغرب الناس عندما تسمع ان الدولة هي التي يجب ان توقفه على قدميه، لكن هذه الحقيقة لان مهمة الدولة ان توفر له النظام المصرفي المناسب له معلمه ان تتحد من الدر في المناسب

وتوفر سوق المال المناسب ومؤسسات الإقراض المناسية باسعار فائدة مخفضة ، لكن كل هذه الامور لم توفرها الدولة وعليها الوفاء بها اتجاه القطاع الخاص لتوفير البيئة والمناخ المناسبين لعمله ، وتلك مستلزمات على القطاع الخاص ان يوفرها بنفسه ، ولاننس بأن هذا القطاع كان معزولا عن العالم ولم يستطع تطوير خبراته ليكون منافساً ، هذا القطاع مازال يعانى من ضعف القدرات المادية والفنية ، ولكنه يستطيع النهوض من خلال عمليات الاندماج لتكوين شركات كبيرة قادرة على الفعل والحركة وتتحلى بثقافة العمل في المؤسسات الكبيرة، لكننا مع الاسف لم نتلمس تجاوبا لذلك الدور الذي يقوم به القطاع الخاص ، فدوره في الاقتصاد

العراقي هامشي ومحدود. علينا ان نتحررمن احادية الاقراد

كيف تقيمون معدل نسببة النمو الاقتصادي في العراق العام الماضي، اذا ما قورن بسنوات اخرى؟

معدل النمو الاقتصادي صار مرتبطا باسعار النفط في ظل غياب القطاعات الانتاجية الاخرى ، فمعدل النمو يهبط ويصعد مع سعر برميل النفط ، لاننا مجتمع ريعي يعتاش على عائدات مصدر واحد في البلد مرتبطة بدورة الاقتصادية في البلد مرتبطة بدورة النفط واسعاره ، مالم نتحرر من احادية الاقتصاد ، استطيع ان اقول: معدل النمو كان في حدود مقبولة في العام الماضي بسبب ارتفاع سعر البرميل وهبط مع هبوطها وهذا وضع غير طبيعي وغير سليم ومعتل ويجب معالجته باسرع وقت ممكن.

٢٤٪ من العراقيين تحت خط الفقر

×هل هناك رقم محدد لمعدل النمو؟ - معدل النمو الإقتصادي العام الماضي لم يتجاوز ١٠٥٠٪؟

ما الرقم الحقيقي لمعدل دخل الفرد وماهي الحلول لرفع هذا المعدل؟
 معدل دخل الفرد متواضع وهو بحدود 1000 - 1700 دولار في السينة ،مع وجود شكوك كبيرة حول دقة هذا الرقم معدل الدخل لايعطي صورة واضحة عن توزيع الدخل لايعطي صورة واضحة عن الحصائيات وزارتنا كشعب تؤشر الى وجود مايقارب ٢٤٪ من العراقيين تحت خط الفقر وهذا امر محزن لبلد يتصف خط الفرود وعن مستواه المعيشي ، وانا دخل الغراق لم يسلك طريق التنمية التقيد ان العراق لم يسلك طريق التنمية

وجود مايقارب ٢٤ ٪ من العراقيين تحت خط الفقر وهذا امر محزن لبلد يتصف بالثراء والموارد. لسنا راضين عن معدل نخل الفرد وعن مستواه المعيشي ، وانا اعتقد ان العراق لم يسلك طريق التنمية السليمة بسبب السياسات الاقتصادية غير الصائبة في الفترة الماضية ولم تتبع طرقاً مناسبة لتطوير الاقتصاد. المجتمع العراقي يتسم بضعف الانتاجية ، والارتهان باسعار ملاسدا المحق ضررا كبيرا بالاقتصاد العراقي والارتهان بالناه ضربا كالانتطاء العراقي المناسبة للناه ضربا كالانتطاء العراقي المناسبة لتطوير اكبرا بالاقتصاد العراقي المناسبة للناه ضربا كالانتطاء العراقي المناسبة للناه ضربا كالانتظاء العراقي المناسبة للناه ضربا كالانتظاء الناه ضربا كالانتظاء الناه ضربا كالمناسبة للناه ضربا كالانتظاء الناه ضربا كالمناسبة للناه ضربا كالمناسبة للناه ضربا كالمناسبة للناه ضربا كالمناسبة للناه ضربا كالمناسبة للتطوير المناسبة للناه ضربا كالمناسبة للتطوير المناسبة للناه ضربا كالمناسبة للتطوير المناسبة المناسبة للتطوير المناسبة ل

على الوضع المائي فيها والذي ينذر بكارثة انسانية واجتماعية قبل ان تكون اقتصادية ، العراق اليوم ولاول مرة فى تاريخه القديم والحديث يعانى من الجفاف، لدينا عطش حقيقي في بلاد الرافدين وبسبب السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة لمسألة المياه وقد قصرت في معالجة الحقوق المائية للبلد وتركت الدول المجاورة تبنى السدود على نهري دجلة والفرات دون ان تلتفت لحصة العراق منها ،ان تلك الدول قامت بتحويل الروافد كما تشاء حتى وصل العراق الى الكارثة التي نعيشها الان ، و لاتوجد دولة في العالم فرطت بحقوقها المائية كما فعل العراق ، ان الدبلوماسية المصرية على سبيل المثال نجحت في منع عشر دول افريقية تقع على نهر النيل من تنفيذ مشروع ري واحد على النهر وطيلة خمسين سنة أو أكثر استطاعت مصر أن تحافظ على حقوقها المائية ، في حين نشاهد عراق اليوم ونهر دجلة في اسوء حالاته، والفرات مجرد ساقية صغيرة والواقع الزراعي في أسبوأ حالاته والحياة ذبلت على ضفاف النهرين ، وعلى الدولة العراقية المطالبة بحقوقنا المائية مادام القانون الدولى يساندنا في ذلك من خلال تفعيل العمل بالاتفاقات المرمة بهذا الشأن ، وعليها ان تسعى بجد لضمان تلك الحقوق . وان وزارة التخطيط ستعقد مؤتمرا في الخامس والعشرين من الشهر الحالى لدراسة التهديدات المائية التى تواجه العراق وسيكون مؤتمرا وطنيا شاملا يحضره الخبراء والمختصون بهذا الجانب وندعو وسبائل الاعبلام كافة لتسليط الضوء على هذا الموضوع لاهميته. لانه

الاخرى الزراعية والسياحية والخدمية

وان نتحول الى مجتمع انتاجى وينبذ

الارتهان بارادات النفط ، نحن نؤمن بان

قطاع النفط هو من يقود التنمية في البلد

للعشرين سنة المقبلة ولكن نسبة الارتهان

باسعار النفط يجب ان تتنازل تدريجيا

× شرع قانون الاستثمار فهل تم العمل به

واذا لم يتم هل الاسباب في اليات القانون

- القانون يستوفي كل الشروط اللازمة لاي

قانون استثمار في العالم وكانت فيه ثغرة

واحدة هي قضية ملكية الاراضي، ومجلس

الوزراء عالج هذه الثغرة منذ ايام ، ولكنى

اقول لكم ان الادارة الحكومية العراقية في

اسموأ حالاتها ، وان البيروقراطية تفتك

بالعمل الحكومي وان بمقدورها اغتيال

اي مشروع تنموي او نهضوي في البلد

،وان لم تتخلص الدولة من قيود وعوائق

البيروقراطية لن يكتب لعملية التنمية

النجاح ، العلة ليست في القانون انما في

 \times هل في القانون مادة تشترط على شركات \times

الاستثمار الاجنبية نسبة من العاملين

- نعم توجد مثل هذه المادة في القانون

ولكن لايحضرني الرقم الحقيقي للنسبة. المياه مشكلة وطنية من

× تعرفون ان شحة المياه تؤثر على

معدلات النمو في المجال الاقتصادي هل

من قنوات اتصال بينكم وبين الوزارات

المعنية بهذا الشيأن كوزارتي الموارد

- اليوم المياه تمثل التحدي الاول

للعراق واصبحت مشكلة وطنية من

العيار الثقيل ، انا عدت الان من زيارة

بعض المحافظات العراقية ،واطلعت

الاجهزة الحكومية .

العيارالثقيل

المائية والزراعة ؟

العراقيين ؟

وهل في النية اجراء تعديلات عليه ؟

الى ارض جرداء وهذا الامر لم يمر به العراق منذ فترة طويلة. ساعمل في الساحة السياسية ولن اغادرها

من غير المعقول ان يتحول بلاد الرافدين

×بعد انتهاء و لاية الحكومة هل سيستمر الدكتور علي بابان في العمل السياسي ومع اية جهة سيكون؟

العمل الحكومي هو جزء من العمل العام والموقع التنفيذي هو للخدمة العامة وسأبقى في الساحة السياسية، ولن اغادرها في خدمة الشعب العراقي وساركز في خطابي السياسي على التنمية والارتقاء باقتصاد البلد ورفع معيشة المواطن الذي يعاني الكثير من الازمات، في المحافظات التي زرتها والتى رأيتها وشعرت بها تدمى القلب لواقعها المؤلم ولذلك انا لن اغادر الساحة السياسية ،اما مع اية جهة ساكون الايام المقبلة ستحدد هذا الامر وسابقي في الحزب او التجمع او في الجبهة التي تركز على الخطاب الوطني وتكون عراقية مئة في المئة وتركز على الانسان على الوطن على المصالح العراقية بعيدا عن اية حسابات اخرى.



الوزير مع المحرر